



Distr.: General  
19 November 2018  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة السابعة عشرة

جورجتاون، غيانا، ٢٨-٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

عملية الإبلاغ والاستعراض في إطار الاتفاقية  
إجراءات تبليغ المعلومات، وكذلك نوعية وشكل  
التقارير التي تقدم إلى مؤتمر الأطراف

تحسين إجراءات تبليغ المعلومات، وكذلك نوعية وشكل التقارير التي  
تقدم إلى مؤتمر الأطراف

مذكرة من إعداد الأمانة

موجز

أعدت هذه الوثيقة استجابة للمقررات ١٣/م-أ/١٣ و ١٣/م-أ/١٥ و ١٣/م-أ/١٦، التي طلب فيها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تحسين وتعديل طرائق وإجراءات الإبلاغ بالتشاور مع الآلية العالمية في ضوء اعتماد الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. وتعرض هذه الوثيقة جميع مكونات عملية الإبلاغ في إطار الاتفاقية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وتسلط الضوء على التحديات التي ووجهت، وتقتراح أوجه تحسين لعمليات الإبلاغ في المستقبل.

وتتناول هذه الوثيقة أيضاً الأدوات والنهج الأخرى المستخدمة أثناء عملية الإبلاغ من أجل تحسين نوعية التقارير المقدمة. وفي حين تقدم الوثائق من ICCD/CRIC(17)/2 إلى ICCD/CRIC(17)/6 التحليل الأولي للمعلومات الواردة، تركز هذه الوثيقة على الفرص والتحديات التي ووجهت أثناء عملية الإبلاغ، بما يشمل أنشطة بناء القدرات والدعم التقني المقدم إلى الأطراف.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19696(A)



\* 1 8 1 9 6 9 6 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١	مقدمة ..... أولاً -
٤	٩-٦	عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨ ..... ثانياً -
٤	٢٤-١٠	الجوانب الفنية للإبلاغ ..... ثالثاً -
٤	١٩-١٠	الإبلاغ عن الأهداف الاستراتيجية ..... ألف -
٨	٢٤-٢٠	الإبلاغ عن تنفيذ الإطار ..... باء -
٩	٤٣-٢٥	بناء قدرات الإبلاغ ..... رابعاً -
١٠	٢٩-٢٦	حلقات العمل الإقليمية ..... ألف -
١٠	٤٠-٣٠	أدوات الإبلاغ ..... باء -
١٢	٤٣-٤١	مكتب المساعدة والدعم التقني ..... جيم -
١٣	٥٠-٤٤	الإطار الزمني للإبلاغ وعملية ضمان الجودة ..... خامساً -
١٣	٤٦-٤٤	ضمان جودة التقارير ..... ألف -
١٣	٥٠-٤٧	الإطار الزمني للإبلاغ في المستقبل ..... باء -
١٤	٥٢-٥١	الاستنتاجات والتوصيات ..... سادساً -

## أولاً - مقدمة

١- اعتمدت الأطراف، في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف (م أ-١٣)، إطاراً استراتيجياً جديداً لتنفيذ الاتفاقية<sup>(١)</sup>. وفي ضوء هذا المقرر، الذي استلزم إصلاح طرائق وإجراءات الإبلاغ، طُلب في المقرر ١٥/م أ-١٣ أيضاً إلى الأمانة أن تنظر في زيادة تبسيط نماذج الإبلاغ وغيرها من أدوات الإبلاغ من أجل استعمالها في عمليات الإبلاغ في المستقبل، بما يشمل جعل نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ أسهل استخداماً.

٢- وتضمن المقرر نفسه أيضاً طلباً إلى الأمانة والآلية العالمية بأن تعمل، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على مواءمة ما تقدمه من دعم على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني (من خلال برنامج الدعم العالمي الثاني<sup>(٢)</sup> والمشاريع الجامعة)<sup>(٣)</sup> بحيث يكون الدعم المقدم محدد الهدف ومناسباً من حيث التوقيت لبناء القدرات في مجال الإبلاغ.

٣- وعقب الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، استكملت الأمانة والآلية العالمية العمل المتعلق بأدوات الإبلاغ، لضمان الامتثال للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ المعتمد حديثاً والذي يستلزم من الأطراف تقديم تقرير عن خمسة أهداف استراتيجية وعن إطار للتنفيذ. وإضافةً إلى ذلك، بدأ تنفيذ أنشطة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بهدف إتاحة أدوات إبلاغ جديدة من خلال بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ وتيسير تنظيم أنشطة بناء القدرات في الوقت المناسب.

٤- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن عملية الإبلاغ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ تشكل أول محاولة من جانب الأطراف للإبلاغ عن المؤشرات المتعلقة بالأراضي<sup>(٤)</sup> في ضوء الهدف الاستراتيجي الأول، باستخدام منهجية موحدة وبيانات موحدة. ونظراً إلى أن العديد من الأطراف تواجه صعوبات في استخلاص وتجميع البيانات باستخدام منهجية موحدة، طلبت الأطراف إلى الأمانة أن تتيح البيانات المبدئية المتعلقة بتلك المؤشرات في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف<sup>(٥)</sup>. وقد تحقق ذلك بالتعاون مع وكالة الفضاء الأوروبية، والمركز الدولي لمراجع التربة ومعلوماتها، ومركز البحوث المشتركة، التي كفلت توافر البيانات المبدئية لجميع الأطراف بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٥- وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم فكرة أولية عن الفرص التي أُتيحَت للأطراف والتحديات التي واجهتها في سياق عملية الإبلاغ في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، وهي العملية التي بدأت مباشرة بعد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف واختُتمت رسمياً في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨. وسيتيح البند المخصص لهذا الغرض، من جدول أعمال الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، مزيداً من الوقت للأطراف لتقديم المزيد من التعليقات والمقترحات والآراء بشأن كيفية تحسين طرائق وإجراءات الإبلاغ في المستقبل.

(١) المقرر ٧/م أ-١٣.

(٢) تلقى برنامج الدعم العالمي دعماً مالياً من مرفق البيئة العالمية وتُنفذ من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٣) تقدم المشاريع الجامعة مساعدة مالية إلى الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على الصعيد الوطني، وذلك بالاعتماد على التمويل المتاح من مرفق البيئة العالمية. وتُنفذ وتُدار المشاريع الجامعة المتعلقة بالإبلاغ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٤) اتجاهات الغطاء الأرضي، واتجاهات إنتاجية الأراضي، واتجاهات مخزون الكربون فوق الأرض وتحتها.

(٥) المقرر ٢٢/م أ-١١.

## ثانياً - عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨

٦- إضافة إلى نماذج الإبلاغ بموجب الاتفاقية والبيانات المبدئية والبوابة المحدثة لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، حملت مؤسسات الاتفاقية أيضاً على الموقع الشبكي في الربع الأول من عام ٢٠١٨ مواد نسقية للتعليم الإلكتروني في مجال الإبلاغ، ودليلاً محدثاً، ومسرداً. وأعدت نماذج الإبلاغ والدليل والمسرد ونشرت عبر بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ بلغات الأمم المتحدة الست. وسبق أن شرعت الأطراف في استخدام نسخة محسنة من البوابة في إطار برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي. ومن ثم، أُتيح لأكثر من ١٠٠ طرف من الأطراف فرصة التعود على البوابة والاطلاع على بعض البيانات المبدئية. ومراعاة للمتطلبات المحددة المتعلقة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية، أُجري مزيد من التحسين في المنصة لكي تفي بجميع المتطلبات المعتمدة حديثاً والمتعلقة بالإبلاغ بموجب الاتفاقية.

٧- وأخيراً، قدمت الأمانة دعماً عبر الإنترنت اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ للرد على الاستفسارات الواردة من الأطراف ولتيسير عملية الإبلاغ. وثبتت الفعالية الكبيرة لهذا الدعم.

٨- ومُدد الموعد النهائي للإبلاغ حتى نهاية آب/أغسطس، تلبيةً لطلب العديد من الأطراف. وقُدِّم ما مجموعه ١٤١ تقريراً، تضمّن ١٣٨ تقريراً منها بيانات مناسبة للتحليلات الأولية. وخضعت معظم التقارير الوطنية المقدمة في المهلة المحددة لعملية ضمان للجودة اضطلعت بترتيبها مؤسسات الاتفاقية من أجل التحقق من الدقة، لا سيما من حيث المعلومات ذات الصلة بالمؤشرات المتعلقة بالأراضي التي قُدمت في سياقها البيانات المبدئية.

٩- وستكون الدورة التي ستعقدها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في الفترة الفاصلة في عام ٢٠١٩ هي الأولى التي تناقش النتائج وأفضل الممارسات المستمدة من عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨. ومن المأمول أن يتيح هذا الاستعراض أيضاً تقديم مقترحات واقتراحات من الأطراف من أجل مواصلة تحسين الآليات الوطنية القائمة أو إنشاء آليات جديدة للإبلاغ عن مؤشرات التقدم المحرز وتحسين الروابط على المستوى الوطني، بما يضمن التآزر في الإبلاغ تماشياً مع المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة من أجل عمليات الإبلاغ في المستقبل.

## ثالثاً - الجوانب الفنية للإبلاغ

### ألف - الإبلاغ عن الأهداف الاستراتيجية

#### ١- الأهداف الاستراتيجية من ١ إلى ٤

١٠- حددت الأطراف في المقرر ٢٢/م أ-١١ المؤشرات المستخدمة للإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية من ١ إلى ٤ من الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠.<sup>(٦)</sup>

(٦) لتيسير الرجوع إلى المصدر، انظر الحاشية الثالثة للاطلاع على قائمة المؤشرات المتعلقة بالأراضي.

١١ - وتماشياً مع المقرر ٢٢/م أ-١١، زودت الأمانة البلدان الأطراف بتقديرات وطنية لكل مقياس من مقياس مؤشرات التقدم المحرز الثلاثة، استناداً إلى مصادر البيانات المتاحة. وحثت الأمانة الأطراف على التحقق في وقت لاحق من هذه التقديرات الوطنية أو الاستعاضة عنها باستخدام البيانات المستقاة أو المحسوبة على الصعيد الوطني أو المحلي. واستناداً إلى المقرر نفسه، قُدِّمت على وجه التحديد بيانات مبدئية متعلقة بالمؤشرات المستخدمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي ١، وهو الهدف الذي تُتاح بصدهه مجموعات من البيانات الموحدة علمياً والمشملة على خيار تصنيف على الصعيد دون الوطني. وقد نُشرت مصادر البيانات المبدئية في المصنفات العلمية، واعتُبرت أفضل المصادر المتاحة على الصعيد العالمي لكل مؤشر في وقت اختيارها<sup>(٧)</sup>. وكان الهدف من توفير البيانات المبدئية هو تيسير تقديم التقارير الوطنية وسد فجوة متصورة في مجال البيانات. وفي الوقت نفسه، بُذلت جهود لتيسير استخدام البيانات الوطنية من أجل ضمان تولى البلدان زمام العملية بصورة كاملة.

١٢ - وفيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الأخرى وما يرتبط بها من مؤشرات ومقاييس، لم تزود الأمانة العامة البلدان الأطراف بتقديرات وطنية عن طريق بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، ولكنها أشارت إلى مصادر مناسبة للبيانات في دليل الإبلاغ<sup>(٨)</sup> بموجب الاتفاقية لكي تستخدمها البلدان في حالة غياب البيانات الوطنية أو لاستكمال البيانات الوطنية<sup>(٩)</sup>.

١٣ - وبالإضافة إلى توفير البيانات المبدئية اللازمة للإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ١، شجعت الأمانة على تهيئة طقم أدوات منصة اتجاهات الأرض Trends.Earth واستخدامه من جانب البلدان الأطراف، علماً أن منظمة الحفظ الدولية هي الجهة التي أعدت هذه الأدوات في إطار مشروع "التمكين من استخدام مصادر البيانات العالمية لتقييم ورصد تدهور الأراضي على نطاقات متعددة"، الممول من مرفق البيئة العالمية<sup>(١٠)</sup>. وتدعم منصة اتجاهات الأرض حساب وتحليل المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالأراضي المستخدمة للإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ١ ولتقدير المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة (أي نسبة الأراضي المتدهورة من إجمالي مساحة اليابسة)، تماشياً مع متطلبات الإبلاغ عن الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة. ويتيح طقم الأدوات للمستخدمين الفرصة للاستعاضة عن مجموعات البيانات المبدئية بمجموعات البيانات الوطنية الأخرى، بما يلبي شرط التحسين المستمر في تولى البلدان زمام الأمور في عملية الإبلاغ.

١٤ - واستناداً إلى التحليل الأولي للمعلومات المقدمة من البلدان الأطراف بشأن الأهداف الاستراتيجية من ١ إلى ٤ وكذلك إلى التعليقات الواردة من البلدان الأطراف خلال حلقات العمل الإقليمية المتعلقة ببناء القدرات وعن طريق مكتب المساعدة، يمكن استخلاص الاستنتاجات الأولية التالية:

(٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن مصادر بيانات الهدف الاستراتيجي ١، انظر الوثيقة ICCD/CRIC(17)/2.

(٨) <[https://prais.unccd.int/sites/default/files/helper\\_documents/2-Manual\\_EN\\_1.pdf](https://prais.unccd.int/sites/default/files/helper_documents/2-Manual_EN_1.pdf)>.

(٩) مزيد من المعلومات عن مصادر البيانات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية من ١ إلى ٣، انظر الوثائق ICCD/CRIC(17)/4 وICCD/CRIC(17)/5 وICCD/CRIC(17)/6.

(١٠) <<http://trends.earth/docs/en/>>.

(أ) يمكن للبيانات المبدئية المتأتية من رصد الأرض أن توفر إحصاءات كاملة ودقيقة نسبياً ومضبوطة زمنياً وقابلة للمقارنة بمرور الوقت وفيما بين البلدان بتكلفة منخفضة أو دون تكلفة؛

(ب) أسهم توفير البيانات المبدئية في تحسين معدل الإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ١ - ولا سيما فيما يتصل بالغطاء الأرضي وإنتاجية الأراضي - مقارنةً بالنتائج المحصلة في إطار عملية الإبلاغ والاستعراض المتعلقة بالفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، أبلغ ١٣٤ بلداً طرفاً (نحو ٩٧ في المائة من البلدان المبلغة) و١٢٧ بلداً طرفاً (نحو ٩٢ في المائة من البلدان المبلغة) عن الغطاء الأرضي وإنتاجية الأراضي، على التوالي، مقابل ٤٩ بلداً (نحو ٦٩ في المائة من البلدان المبلغة) و١٢ بلداً (نحو ١٧ في المائة من البلدان المبلغة) أبلغت عن نفس المؤشرين في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛

(ج) أسهم توفير البيانات المبدئية أيضاً في تحسين معدل الإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ١، مقارنة بالأهداف الاستراتيجية ٢ و٣ و٤. وإجمالاً، أبلغ ١٢٦ بلداً عن الاتجاهات السائدة في المجتمعات المحلية التي تعيش تحت خط الفقر النسبي و/أو تعاني من التفاوت في الدخل في المناطق المتضررة، في حين أبلغ ١٢١ بلداً عن الاتجاهات السائدة في الحصول على مياه الشرب في المناطق المتضررة (أي الهدف الاستراتيجي ٢). وأبلغ ٩٥ بلداً عن مؤشرات للهدف الاستراتيجي ٣، بينما أبلغ ٩٥ بلداً عن الاتجاهات في الوفرة وفي توزيع الأنواع المختارة (أي الهدف الاستراتيجي ٤)؛

(د) أدى توفير البيانات المبدئية، إلى جانب إتاحة مبادئ توجيهية واضحة للإبلاغ ونموذج للإبلاغ أكثر وضوحاً، إلى مزيد من الاتساق في البيانات والمعلومات المبلغ عنها مقارنة بعملية الإبلاغ ٢٠١٢-٢٠١٣. فعلى سبيل المثال، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، أبلغ ٤٩ بلداً عن نحو ٣٢٠ نوعاً فريداً من أنواع الغطاء الأرضي بدرجات متفاوتة من التفصيل (من نوعين أو ثلاثة أنواع من الغطاء الأرضي إلى أكثر من ٤٠ نوعاً للبلد الواحد). واستناداً إلى هذه التجربة، استخدمت جميع البلدان الأطراف في عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨ نظاماً مبدئياً مبسطاً للتصنيف يتألف من ستة أنواع واسعة من الغطاء الأرضي؛

(هـ) تمكنت البلدان المستعدة لاستخدام البيانات الوطنية من استخدامها وشجعت على ذلك، مستعينة في الوضع الأمثل بمنهجيات أساسية مشتركة. وفي حين بُذلت جهود لتوخي عملية منسقة، حدث أن تباينت التقديرات بسبب الاختلافات في استبانة مجموعات البيانات المدخلة والانحرافات عن المنهجيات المتبعة المتعلقة بالمؤشرات؛

(و) يجدر أيضاً ملاحظة أن المنهجية المتبعة لاشتقاق المؤشرات تتيح للبلدان الأطراف خيار إدراج مؤشرات إضافية لحساب نسبة الأراضي المتدهورة، بحسب ما يناسب الظروف الوطنية أو المحلية. ومن شأن أي مؤشرات قد تكون أُضيفت أن تؤثر على التقديرات النهائية؛

(ز) استند النهج المتخذ لتيسير استخدام البيانات الوطنية إلى إنشاء منصة اتجاهات الأرض. وبفضل أتمتة المعالجة اللازمة لاستخدام البيانات المستخلصة على الصعيد الوطني في تقدير المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة، وذلك باتباع أقرب طريقة ممكنة إلى الطريقة التي تُنتج بها البيانات المبدئية، ساعدت منصة اتجاهات الأرض في مواءمة الأساليب

وحسنت إمكانية مقارنة النتائج فيما بين البلدان الأطراف، مع تمكينها من تقييم جميع خيارات البيانات واستخدام أنسب الخيارات على أساس الظروف الوطنية المحددة. وساعد تمكين البلدان الأطراف من إعداد تقديراتها الذاتية على تحسين تملك البلدان لزام تلك العملية وتعزيز القدرات القطرية في مجال إنتاج البيانات واستخدامها؛

(ح) سيؤدي بلوغ استبانة مكانية أعلى عموماً إلى تحسين الدقة وهو ما يُعتبر ضرورة لبلدان من قبيل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان ذات المناطق الجبلية والمناظر الطبيعية الشديدة التجزؤ. ومن المهم توفير ما صدر مؤخراً من مجموعات بيانات علمية ذات استبانة عالية، تتراوح بين ١٠ و ٣٠ متراً، لتشمل جميع المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالأراضي المستخدمة للإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ١ ولتقدير المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة. ولضمان إمكانية المقارنة بمرور الزمن، ينبغي ربط هذه المجموعات الجديدة من البيانات ببيانات مراقبة الأرض ذات الاستبانة المتوسطة (من ٣٠٠ متر إلى ١ كيلومتر) المستخدمة كبيانات مبدئية في عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨؛

(ط) قد تتطلب أوجه التقدم في مجالي العلم والتكنولوجيا وتوافر البيانات إجراء إعادة حساب دورية للتقديرات التي سبق تقديمها (أي تقديرات خط الأساس المبلغ عنها في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وفي جميع السنوات اللاحقة للسلسلة الزمنية حتى السنة التي أعيد فيها الحساب). وعلى الرغم من أن عمليات إعادة الحساب قد تتطلب تحسينات من حيث تحديد الأهداف، فهي ضرورية لضمان قابلية المقارنة مع بيانات الرصد والإبلاغ في المستقبل. ومن الممارسات الجيدة الإبلاغ عن عمليات إعادة الحساب بمعلومات تفسيرية وبمبررات مع إدراج تحليل لتأثير إعادة الحساب على الأهداف الوطنية<sup>(١١)</sup>.

## ٢- الهدف الاستراتيجي ٥

١٥- ينبغي للأطراف في الاتفاقية الإبلاغ عن حشد الموارد المالية وغير المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية. وقد بسطت الآلية العالمية نموذج الإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ٥ بالتعاون مع الأمانة وفقاً للمقرر ١٥/م أ-١٣ وعبأت سلفاً النموذج بالبيانات المبدئية، عند الاقتضاء.

١٦- وعُذّي سلفاً مؤشر التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الاستراتيجي ٥-١ بالبيانات المبدئية للتمويل المتعلق بالتصحر المقدم من الأطراف الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية. وطلب إلى الأطراف أن تستعرض وتعديل البيانات المستكملة وفقاً للبيانات الوطنية، عند الاقتضاء.

١٧- ويعطى مؤشر التقدم المحرز ٥-٢ فكرة عامة عن اتجاهات إنفاق الموارد العامة المحلية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ في سياق الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية.

١٨- ويعرض مؤشر التقدم المحرز ٥-٣ الاتجاهات في عدد الشركاء في التمويل المشترك المتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

(١١) انظر "المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، الجزء الأول المعنون: المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن الإبلاغ عن قوائم الجرد السنوية لانبعاثات غازات الدفيئة"، الواردة في المرفق الأول للمقرر ٢٤/م أ-١٩ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمتاح في الموقع <<https://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a03.pdf#page=2>>.

١٩- ويقدم مؤشر التقدم المحرز ٥-٤ رؤية مُعمقة للاستثمارات المجمعة من مصادر التمويل المبتكرة، بما فيها القطاع الخاص. ويتضمن دليل الإبلاغ ملاحظات تفسيرية بشأن تعريف مصادر التمويل المبتكرة.

## باء- الإبلاغ عن تنفيذ الإطار

٢٠- أولى أعضاء الفريق العامل الحكومي الدولي، أثناء التفاوض على الإطار الاستراتيجي الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠، أهمية كبيرة لما يمكن تبادله في سياق التقارير الوطنية ودورات لجنة استعراض التنفيذ من خبرات ومعلومات متعلقة بجهود التنفيذ الفعلي. وبرزت فكرة جديدة تتوخى الاستعاضة عن الإبلاغ الكمي عن مؤشرات الأداء بموجب الاستراتيجية القديمة بخيار الإبلاغ عن ثلاث قضايا رئيسية حددها الفريق العامل الحكومي الدولي في خانات النصوص الحرة مع القليل من الإيضاح بشأن التجارب الوطنية. وتشمل المواضيع الرئيسية المدرجة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠: (أ) حشد الموارد المالية وغير المالية؛ (ب) السياسة العامة والتخطيط؛ (ج) العمل الميداني. ويُحدد كل موضوع ويُقسّم إلى مواضيع فرعية، وحاولت مؤسسات الاتفاقية تبسيط عملية الإبلاغ النوعي عن بعض تلك المواضيع الفرعية باقتراح تصنيفات للمعلومات السردية يمكن الإبلاغ عنها في إطار تلك المواضيع الفرعية.

٢١- ويُعد الإبلاغ بموجب إطار التنفيذ أمراً اختيارياً من حيث المبدأ لأن الأطراف قد لا تتوافر لديها خبرات مهمة يمكن تبادلها بشأن جميع المواضيع الرئيسية والمواضيع الفرعية. ومع ذلك، قرر عدد من الأطراف تقديم معلومات ضمن إطار التنفيذ على النحو المبين في الجدول أدناه. وسُجّلت أعلى نسبة مئوية للإبلاغ في فئة "الإجراءات الميدانية"، ولا سيما المسائل المتعلقة بممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وجهود إصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها (٧٩,٢٩ في المائة و٧٧,٨٦ في المائة، على التوالي).

٢٢- ومع ذلك، يبين الجدول الوارد أدناه أيضاً أن المعلومات المقدمة بموجب إطار التنفيذ لم تطابق في أحيان كثيرة الموضوع الرئيسي أو الموضوع الفرعي المشار إليه، وأُعربت بعض الأطراف عن رغبتها في الإبلاغ عن موضوع معين ولكنها لم تتابع ذلك بذكر تفاصيل التجربة المتاحة في خانات النصوص الحرة.

٢٣- وأُبلغت مؤسسات الاتفاقية، من خلال خدمات مكتب المساعدة ومكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بأن الإبلاغ بموجب إطار التنفيذ لم يكن مستوفياً لمعيار سهولة الاستخدام، ويُعزى ذلك أساساً إلى أن خانات النصوص الحرة غير قابلة للتوسيع ولا تسمح لمُدخِل المعلومات بقراءة معلوماته الكاملة. وقد يكون الالتباس ناجماً أيضاً عن عدم وجود تعليمات بسيطة كان بالإمكان إدراجها في النموذج نفسه بدل دليل الإبلاغ.

٢٤- ونظراً إلى أن الأطراف ترى أهمية تبادل الخبرات المتعلقة بالتنفيذ، يجب تعديل النموذج لكي يسهل على الأطراف الإبلاغ عن تجاربها الناجحة بهدف إطلاع الآخرين عليها. وقد يكون من الضروري أيضاً النظر في الفرص الإضافية الممكنة لاستخدام المعلومات المقدمة بدل الاعتماد على تجارب مختارة لتوجيه التبادل التفاعلي للآراء خلال اجتماعات لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.



## الجدول

## الإبلاغ بموجب إطار التنفيذ في أثناء عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨

الفرع	الخبرة	الأطراف التي أبلغت بنعم	بالنسبة المئوية	الأطراف التي أبلغت بلا	بالنسبة المئوية	الأطراف التي لم تبلغ	بالنسبة المئوية	المعلومات السردية المتصلة بالموضوع*	المعلومات السردية غير المتصلة بالموضوع
١	الموارد المالية	٨٢	٥٨,٥٧	٤١	٢٩,٢٩	١٧	١٢,١٤	٪٢٥	٪٧٥
٢	وغير المالية	٥٥	٣٩,٢٩	٦٦	٤٧,١٤	١٩	١٣,٥٧	٪٥٠	٪٥٠
٣	تحسين العمليات والمؤسسات المالية القائمة و/أو المبتكرة	٧٦	٥٤,٢٩	٤٦	٣٢,٨٦	١٨	١٢,٨٦	٪٥٠	٪٥٠
٤	السياسة العامة	٨٦	٦١,٤٣	٣٥	٢٥,٠٠	١٩	١٣,٥٧	٪٥٥	٪٤٥
٥	والتخطيط	١٠٧	٧٦,٤٣	١٧	١٢,١٤	١٦	١١,٤٣	٪٥٠	٪٥٠
٦	أوجه التآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف	٩٥	٦٧,٨٦	٢٨	٢٠,٠٠	١٧	١٢,١٤	٪٧٠	٪٣٠
٧	تعميم مراعاة اعتبارات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف	٩١	٦٥,٠٠	٣٢	٢٢,٨٦	١٧	١٢,١٤	٪٦٠	٪٤٠
٨	السياسات الوطنية المتعلقة بالجفاف	٩٧	٦٩,٢٩	٢٨	٢٠,٠٠	١٥	١٠,٧١	٪٤٠	٪٦٠
٩	الإجراءات الميدانية	١١١	٧٩,٢٩	١٧	١٢,١٤	١٢	٨,٥٧	٪٤٠	٪٦٠
١٠	الإصلاح وإعادة التأهيل	١٠٩	٧٧,٨٦	١٨	١٢,٨٦	١٣	٩,٢٩	٪٥٠	٪٥٠
١١	إدارة مخاطر الجفاف ونظم الإنذار المبكر	٨٧	٦٢,١٤	٣٧	٢٦,٤٣	١٦	١١,٤٣	٪٢٥	٪٧٥
١٢	تشجيع أسباب المعيشة البديلة	٨٨	٦٢,٨٦	٣٦	٢٥,٧١	١٦	١١,٤٣	٪٥٠	٪٥٠
١٣	إنشاء نظم لتقاسم المعارف	٦٩	٤٩,٢٩	٤٩	٣٥,٠٠	٢٢	١٥,٧١	٪٥٠	٪٥٠
		متوسط الإجابات		٪٦٣	٪٢٥	٪١٢			

\* المعلومات السردية المتصلة بالموضوع الواردة من الأطراف التي أجابت بنعم.

## رابعاً - بناء قدرات الإبلاغ

٢٥ - بناء قدرات الإبلاغ هو إحدى المهام الأساسية لأمانة الاتفاقية. وبموجب المقرر ١٥/م أ-١٣، أعدت الأمانة والآلية العالمية، بالتنسيق مع مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامجاً لبناء القدرات من أجل عملية الإبلاغ ٢٠١٧-٢٠١٨ مع التركيز على تقديم التدريب لجهات التنسيق الوطنية و/أو موظفي الإبلاغ المكلفين بذلك - ولا سيما الموظفين التقنيين - في مجال متطلبات الإبلاغ، التي تشمل في المقام الأول المؤشرات المتعلقة بالأراضي التي يمكن من خلالها رصد تنفيذ الاتفاقية.

## ألف - حلقات العمل الإقليمية

٢٦- عُقدت خمس حلقات عمل إقليمية لبناء القدرات للأطراف المنتمة إلى مرفقات التنفيذ الإقليمي. وقد عُقدت، قبل هذه السلسلة من حلقات العمل، حلقة لتدريب المدربين في المقر الرئيسي للاتفاقية في بون شملت أفرقة التنفيذ من كل مؤسسات الاتفاقية والخبراء الاستشاريين الداعمين للأفرقة. ونوقشت الأعمال التحضيرية لحلقات العمل الإقليمية الخمس وعمليات تحسين مواد التدريب في أثناء حلقة العمل هذه بالإضافة إلى التأكد من استعداد أفرقة التنفيذ قدر الإمكان لمواجهة التحديات المحتملة المقبلة.

٢٧- ونُظمت حلقات العمل الإقليمية لبناء القدرات بالتعاون مع الحكومات المضيفة و/أو المنظمات الشريكة وشملت جميع مرفقات التنفيذ. ونُظمت حلقات عمل منفصلة للمرفق الأول (أفريقيا)، والمرفق الثاني (آسيا)، والمرفق الثالث (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي). وجمعت معاً الأطراف المدرجة في المرفق الرابع (شمال البحر الأبيض المتوسط) والمرفق الخامس (أوروبا الوسطى والشرقية)، وبعض الأطراف من المرفق الثاني (آسيا الوسطى)، في حلقة عمل عُقدت في أنطاليا، تركيا. وعُقدت في القاهرة بمصر حلقة عمل إقليمية مستقلة لبناء القدرات حُصصت للبلدان الناطقة بالعربية المدرجة في المرفقين الأول والثاني بالتعاون مع منظمات إقليمية.

٢٨- وقُدِّم تمويل يغطي حضور ممثلين اثنين من كل طرف مؤهل. من أجل تقديم نبذة وتدريب يتناولان المؤشرات المتعلقة بالأراضي والإبلاغ عن المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة، أُوصي أيضاً بإدراج مشاركين من المكاتب الإحصائية الوطنية وخبراء عارفين بنظام المعلومات الجغرافية في الترشيحات المقدمة من الأطراف.

٢٩- وإجمالاً، حضر ٣١٦ مشاركاً من ١٤٠ طرفاً حلقات العمل الإقليمية المتعلقة ببناء القدرات، منهم ٢١ ممثلاً للمكاتب الإحصائية الوطنية و٥٧ خبيراً في نظام المعلومات الجغرافية. ورغم أن اتفاقية مكافحة التصحر ركزت على هذا الجانب المحدد، لوحظ أن عدد المشاركين الذين يمثلون المكاتب الإحصائية الوطنية أو خبراء نظام المعلومات الجغرافية الأساسية ظل منخفضاً نسبياً. وكشفت أيضاً الدراسات الاستقصائية التي أجريت عن طريق الإنترنت قبل حلقات العمل عن نتائج مماثلة. وفي بعض الحالات، كانت جهات التنسيق الوطنية ممثلة أيضاً بمشارك من فريقها الوطني.

## باء - أدوات الإبلاغ

### ١- منصة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ

٣٠- أُتِيحت نسخة محدثة من بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ للأطراف التي التزمت بوضع أهداف طوعية لتحديد أثر تدهور الأراضي عقب الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف وشاركت في برنامج تحديد الأهداف. وعُدلت النسخة لتلائم متطلبات عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية مما أدى إلى العديد من التغييرات. وكان التغيير الرئيسي والأكثر وضوحاً هو تمكين الأطراف من الوصول إلى حيز خاص بكل بلد يُتاح فيه نموذج معبأ سلفاً بلغات الأمم المتحدة الست. وبحسب الظروف المحددة لكل بلد، استُمدت البيانات المعبأة في النموذج مما يلي:

(أ) المذكرة المحدثة، في حالة البلدان التي شاركت في برنامج تحديد أهداف تحييد

أثر تدهور الأراضي، وقدمت المذكرة؛

- (ب) تقرير تحييد أثر تدهور الأراضي، في حالة البلدان التي شاركت في المشروع التجريبي لتحديد أثر تدهور الأراضي وقدمت تقريرها (البلدان الرائدة)؛
- (ج) البيانات المبدئية - الإصدار الأصلي (٢٠٠٠-٢٠١٠)، في حالة البلدان التي شاركت في برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي ولم تقدم مذكرة تحديث الوضع؛
- (د) البيانات المبدئية - الإصدار الجديد (٢٠٠٠-٢٠١٥)، في حالة البلدان التي لم تشارك في برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي.

٣١- وفي نفس الصفحة الخاصة بكل بلد، أتاحت للأطراف أيضاً إمكانية الوصول إلى الإصدار الجديد للبيانات المبدئية (٢٠٠٠-٢٠١٥) بما يتيح للأطراف المهتمة سهولة الوصول إلى هذه المعلومات. وأنشئت صفحة مستقلة أخرى لباقي أدوات الإبلاغ، تشمل المعلومات المحدثة المتعلقة بالدليل، ومسرود المصطلحات، والوثائق الداعمة الأخرى التي هي بمثابة مكتبة مرجعية.

٣٢- وأتيح لجهات التنسيق الوطنية وموظفي الإبلاغ الوصول إلى الصفحة الخاصة بجزء البلدان في نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ. ولم يكن هذا الحيز متاحاً إلا لموظف الإبلاغ الذي حصل على معلومات دخول الموقع. بيد أن جميع المستخدمين يمكنهم الوصول إلى الأدوات والمعلومات العامة، بما في ذلك التقارير النهائية المقدمة. وأنشئت صفحة مستقلة للتقارير الوطنية المقدمة بموجب الاتفاقية، وشملت هذه الصفحة خاصية تمكن الأطراف من تحميل واثق داعمة أخرى تتضمن المعلومات الإضافية التي قد لا يتسنى إدراجها في التقرير نفسه.

## ٢- النماذج والدليل والمسرد

٣٣- عقب عملية الإبلاغ والاستعراض للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، أُعدت نماذج إبلاغ وأُتيح للاستخدام خارج الإنترنت لتجنب المسائل المتعلقة باتصال الأطراف بالإنترنت والسماح لهم بتعميم النموذج على المستوى الوطني وتقديم تقرير لدى الموافقة عليه.

٣٤- وتشتمل النماذج على قوائم منسدلة، وحقول معبأة سلفاً، ومساحات فارغة تتيح للأطراف إدراج معلومات سرديّة عند الاقتضاء. وواجهت الأطراف بعض التحديات التقنية أثناء عملية الإبلاغ، حاولت الأمانة إصلاحها أو أحاطت علماً بها من أجل إدخال تحسينات لتجاوزها في جولة الإبلاغ التالية.

## ٣- منصة اتجاهات الأرض

٣٥- مثلما ذكر في الفقرة ١٣ أعلاه، استُحدثت طقم أدوات جديد لعملية الإبلاغ هذه، اعترافاً بأهمية تحسين البلدان الأطراف لسيطرتها على عملية الإبلاغ وحاجتها إلى أدوات فعالة تمكنها من القيام بذلك. وتعمل منصة اتجاهات الأرض، التي أنتجتها مؤسسة الحفظ الدولية، كملحق مجاني لنظام المعلومات الجغرافية المفتوح المصدر QGIS 2.18.X وتدعم حساب المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة. وتتيح المنصة للمستخدمين، بالاعتماد على الصور الساتلية والبيانات العالمية، تحديد بؤر تدهور الأراضي المحتملة فضلاً عن النقاط المضيفة القابلة للتحسين.

٣٦- وتتيح منصة اتجاهات الأرض بيانات وأدوات لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار المتعلق بإدارة الأراضي. وتستخدم المنصة الحوسبة السحابية لتحويل الصور الساتلية الضخمة إلى معلومات قابلة للاستخدام، وتقييم اتجاهات الأراضي عن طريق المؤشرات الثلاثة المتعلقة

بالأراضي والمستخدمة للإبلاغ عن الهدف الاستراتيجي ١ ولتقدير المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة. وتتيح المنصة للمستخدمين أيضاً الوصول إلى أفضل مجموعات البيانات المتاحة للجميع وربط هذه البيانات بالبيانات الوطنية والمعلومات المتاحة محلياً عند توافرها.

٣٧- وأعربت البلدان الأطراف عن تقديرها الكبير لخطوة استحداث طقم الأدوات والتمارين العملية التي أتيح التدريب عليها وفق نمط شمل عادةً استخدام بياناتها الوطنية. وأتيح للمبادئ التوجيهية والمواد التدريبية المتعلقة بطقم الأدوات بثلاث لغات من لغات الأمم المتحدة قبل حلقات العمل وأثناءها.

#### ٤- أدوات التعلم الإلكتروني

٣٨- كما ذُكر في الفقرة ٢٦، عُقدت دورة لتدريب المدربين قبل إطلاق سلسلة حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات في آذار/مارس ٢٠١٨. وعقب هذه الدورة، أُعدت ونُشرت أشرطة فيديو عن جميع المواضيع المتصلة بعملية الإبلاغ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ لتمكين البلدان الأطراف، ولا سيما موظفي الإبلاغ، من استخدامها كمادة مرجعية عند الاقتضاء.

٣٩- وأصبحت هذه الأشرطة، المتاحة باللغة الإنكليزية فقط، ميزة إضافية، وشاهدها عدد هائل من المستخدمين نظراً إلى نشرها عبر شبكة الإنترنت. وبحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شوهد الـ ١١ فيديو أكثر من ٢٧٥٠ مرة. وبالنظر إلى أن حلقات العمل الإقليمية باهظة التكلفة وتشكل مجرد حدث وحيد في عملية تمتد عدة أشهر، ينبغي لأنشطة بناء القدرات - مثل الحلقات الدراسية الشبكية ومواد التعلم الإلكتروني المتاحة كمراجع عبر شبكة الإنترنت - أن تؤدي دوراً بارزاً في أنشطة الإبلاغ بموجب الاتفاقية في المستقبل من أجل إنشاء مكتبة يستفيد منها المستخدمون في الأجل الطويل.

٤٠- وفي سياق عملية الإبلاغ، أُعدت دورة تدريبية إلكترونية نُشرت في الموقع الشبكي للاتفاقية، شملت مجموعة من المواد المتخصصة لدعم عملية الإبلاغ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. ويمكن تنزيل مواد هذه الدورة التدريبية التي تتضمن العديد من النصائح وأشرطة الفيديو التدريبية. والدورة متاحة أيضاً للمستخدمين غير المشاركين بصورة مباشرة في عملية الإبلاغ الوطنية من أجل زيادة معارف الأفراد المهتمين والمنظمات والمؤسسات الأخرى المهتمة بالمسائل ذات الصلة بعملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨.

#### جيم- مكتب المساعدة والدعم التقني

٤١- لدعم عملية الإبلاغ هذه، عملت الأمانة على إتاحة وظيفة مكتب المساعدة من أجل مساعدة البلدان الأطراف في تقديم طلباتها واستفساراتها بشأن عملية تقديم التقارير إلى الأمانة، على النحو المحدد في عملية الإبلاغ الأخيرة. وتلقى مكتب المساعدة ١٣٧ طلباً من البلدان الأطراف، وشمل ذلك بلداناً من جميع مرفقات التنفيذ.

٤٢- ورغم تشجيع الأمانة لوظيفة مكتب المساعدة هذه، اختار العديد من البلدان، بدلاً من ذلك، توجيه استفساراتها عن طريق البريد الإلكتروني، وهو أمر يمكن تفسيره أيضاً بالتحديات المتعلقة بالاتصال الشبكي في تلك البلدان. وكان للأمانة نشاط في هذا الصدد شمل نحو ١٠٠٠ مراسلة بالبريد الإلكتروني مع الأطراف أثناء عملية إعداد التقارير، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى التبادل المستمر مع الأطراف حتى بعد عقد حلقات العمل الإقليمية.

٤٣- وشارك خبراء في البيانات واستشاريون إقليميون وما يقرب من عشرة موظفين من مؤسسات الاتفاقية التي تشارك في تقديم الدعم التقني للأطراف في عملية تقديم التقارير في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وقد بينت التجربة أنه من دون فريق مكرس يتجاوز موظفي مؤسسات الاتفاقية الحاليين، لا يمكن الرد بشكل مناسب وفي التوقيت المناسب على الاستفسارات الواردة من الأطراف.

## خامساً- الإطار الزمني للإبلاغ وعملية ضمان الجودة

### ألف- ضمان جودة التقارير

٤٤- جرى اختيار أربعة خبراء استشاريين إقليميين، بتنسيق من وحدات التنسيق الإقليمي، لمساعدة الأمانة في تقديم الدعم التقني وفي عملية ضمان جودة التقارير المقدمة.

٤٥- وأجرى الخبراء الاستشاريون الإقليميون فحصاً وتدقيقاً للتقارير الوطنية المقدمة قبل الموعد النهائي لتقديم التقارير وبحلول الموعد النهائي، عملاً بالإجراء المحدد لضمان اتساق واكتمال التقارير الوطنية. ورغم هذه الجهود، لم تُستعرض جميع التقارير الوطنية في الوقت المناسب نظراً إلى ما يلي: (١) تأخر تقديم التقارير الوطنية؛ (٢) الوقت اللازم لاستعراض تقرير وطني واحد؛ (٣) اشتراط إجراء تحليل أولي لإعداد الوثائق الرسمية.

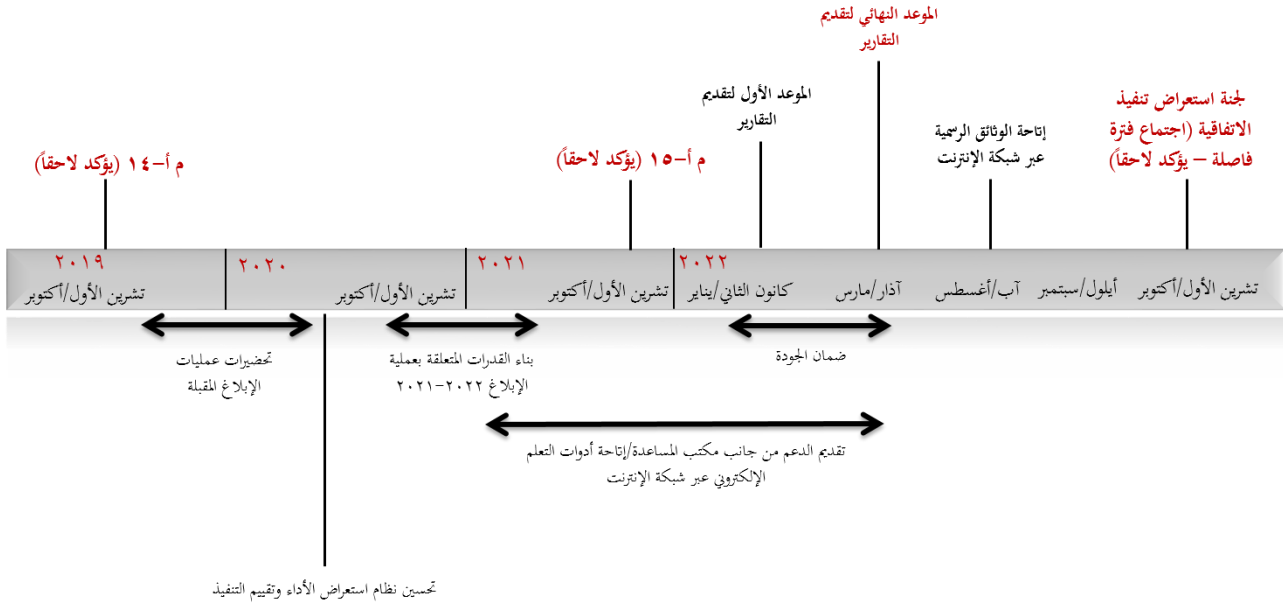
٤٦- وتمكن ٤١ بلداً من البلدان الأطراف من تقديم تقرير وطني محسن بحلول الموعد النهائي لتقديم التقارير، وذلك بعد تلقي التقييم المتعلق بالتقرير المقدم بصورة أولية من وحدات التنسيق الإقليمي ذات الصلة. وشجعت البلدان الأطراف على مواصلة تقديم التقارير المحسنة بعد الموعد النهائي لتقديم التقارير، وقد فعلت بلدان عديدة ذلك.

### باء- الإطار الزمني للإبلاغ في المستقبل

٤٧- نظراً إلى أن التحليل الموثوق والسليم، لا سيما تحليل مؤشرات التقدم المحرز، ضروري للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لكي تعد توصيات محددة الأهداف، سيكون من اللازم مراعاة توقيت أنشطة الإبلاغ مراعاة دقيقة في المستقبل. وحتى الآن، لم تُدخل تعديلات على عملية الإبلاغ إلا بعد اعتماد الأطراف للمقررات ذات الصلة المتعلقة بإبلاغ المعلومات في دورات مؤتمر الأطراف. ونتيجة لذلك، فإن التحضير لعملية الإبلاغ اللاحقة - التي كانت تجرى كل سنتين - اتسم دائماً بالتسرع. وفي الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، قررت الأطراف أن تكون جولة الإبلاغ كل أربع سنوات من أجل تذليل الصعوبات التي لوحظت ومنح مؤسسات الاتفاقية المزيد من الوقت لإعداد أدوات الإبلاغ وأنشطة بناء القدرات وتوفير الوقت الكافي للأطراف لتجميع البيانات وتقديم تقاريرها.

٤٨- وفي ضوء ما تقدم، ستقترح الأمانة جدولاً زمنياً لعملية الإبلاغ المقبلة يفرض متطلبات عملية الإبلاغ ويلبي احتياجات الأطراف (انظر الشكل).

## الشكل الإطار الزمني المقترح للإبلاغ في المستقبل



٤٩ - كما هو مبين في الرسم البياني، تقترح الأمانة مواعيد نهائين منفصلين للإبلاغ، يرتبط أولهما بمرحلة ضمان الجودة. وسيُتاح للأطراف نحو ثمانية أسابيع لاستعراض وإعداد تقاريرها النهائية، استناداً إلى التعليقات الواردة من مؤسسات الاتفاقية. أما الموعد النهائي الثاني فهو الأخير. وسيُعتبر نص التقرير الوطني المقدم بحلول الموعد النهائي الثاني هو التقرير الرسمي المقدم من البلد الطرف وسيُنشر هذا التقرير.

٥٠ - وفيما يتعلق بأنشطة بناء القدرات في المستقبل، ستُختتم الأعمال المتعلقة بأدوات ونماذج الإبلاغ بحلول عام ٢٠٢٠، وستستغرق أنشطة بناء القدرات والإبلاغ الفعلي من جانب الأطراف نحو سنتين، مع تحديد آذار/مارس ٢٠٢٢ كموعد نهائي مبدئي لتقديم التقارير. وفي حين لا يحدد الرسم البياني الأنشطة التي تضمن التأزر مع المشاريع الجامعة الممولة من مرفق البيئة العالمية والرامية إلى تقديم المساعدة المالية لعملية الإبلاغ على الصعيد الوطني، من المهم تنسيق تلك الجهود مع الأنشطة العالمية المحتملة لبناء القدرات المتعلقة بتقديم التقارير. وفي بعض الحالات، أدى التأخر في صرف أموال المشاريع الجامعة في هذا العام إلى صعوبة كبيرة في اضطلاع الأطراف بالأنشطة على الصعيد الوطني وإلى إعاقه قدرتها على تقديم تقاريرها الوطنية في الوقت المحدد.

## سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

٥١ - قد تود الأطراف في الدورة السابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تنظر في المقترحات الواردة في هذه الوثيقة بهدف بدء مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأطراف.

٥٢ - وقد تود الأطراف التوصية بما يلي:

فيما يتعلق بالإبلاغ في إطار الأهداف الاستراتيجية من ١ إلى ٤

(أ) أن تواصل الأمانة تزويد البلدان الأطراف بالتقديرات الوطنية لكل مقياس المؤشرات التقدم المحرز من خلال بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، على أساس أفضل مصادر البيانات المتاحة، وتوسيع نطاق النزويد بهذه البيانات ليشمل الأهداف الاستراتيجية من ٢ إلى ٤؛

(ب) أن تواصل منظمة الحفظ الدولية تعزيز منصة اتجاهات الأرض، ليس فقط من حيث فائدتها للاتفاقية والإبلاغ عن المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة فحسب، وإنما أيضاً كإطار متكامل تماماً قد يمكن المستخدمين من تقييم تنفيذ الأنشطة وإيلاء أولوية لتنفيذها، بما يحقق تجنب تدهور الأراضي والحد منه وعكس مساره وتحقيق أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي؛

(ج) أن يتولى الفريق المعني برصد الأرض، في إطار مبادرته المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، تشجيع الأوساط الأوسع نطاقاً المعنية بموضوع رصد الأرض على ما يلي:

١١' تقديم الخبرة والأدوات والتدريب في مجال بناء القدرات الوطنية من أجل استخدام رصد الأرض في تخطيط أنشطة تحييد أثر تدهور الأراضي وتنفيذها ورصدها؛

١٢' دعم وضع معايير ومواصفات دنيا لنوعية البيانات (مثل الاستبانة والسلسلة الزمنية ونظم التصنيف) لاستخدامها في المنهجية الأساسية والبيانات والطرق الحسابية والأدوات اللازمة لتقدير المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة ومؤشراته الفرعية، تيسيراً للمواءمة والتوحيد؛

١٣' النظر في الحاجة إلى إتاحة مجموعات البيانات العالمية ذات الاستبانة الأعلى لجميع المؤشرات الثلاثة المتعلقة بالأراضي والمستخدملة لتقدير المؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى السلسلة الزمنية من الصور الساتلية العالية الاستبانة الصادرة مؤخراً (١٠-٣٠ متراً)؛

(د) أن تدعم الأمانة، بالتعاون مع الفريق المعني برصد الأرض، وفي إطار مبادرة الفريق المعني برصد الأرض المتعلقة بتحديد أثر تدهور الأراضي، تنقيح إرشادات الممارسات السليمة للمؤشر ١٥-٣-١ لأهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى أوجه التحسن الناتجة عن العمل المتعلق بالمعايير والمواصفات الدنيا المتعلقة بنوعية البيانات. ويشمل ذلك وضع مبادئ توجيهية بشأن احتمال إعادة حساب تقديرات المؤشرات التي سبق تقديمها من أجل الاستفادة من التقدم العلمي والتقني في تحسين نوعية مجموعات البيانات الأساسية ومنهجيات اشتقاق المؤشرات بطريقة تكفل إمكانية المقارنة بين خطوط الأساس وبيانات الرصد في المستقبل؛

### فيما يتعلق بالإبلاغ في إطار الهدف الاستراتيجي ٥

(هـ) أن تستطلع الآلية العالمية إبرام شراكات مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمكاتب الإحصائية الوطنية والدولية، والوكالات الأخرى المعنية بجمع البيانات، من أجل مواصلة وضع نهج أكثر شمولاً وانتظاماً لتتبع التدفقات المالية لتنفيذ الاتفاقية، وأن توفر أيضاً بيانات مبدئية أكثر دقة للبلدان الأطراف؛

(و) بالنظر إلى تزايد المساعدة التمويلية المقدمة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، أن تتعاون الآلية العالمية تعاوناً وثيقاً مع هذه البلدان، ومع المؤسسات الوطنية والدولية، ومع الوكالات المعنية بجمع البيانات، من أجل وضع نهج تتسق مع معالم ريو والمنهجيات الأخرى وتتيح تحديداً منهجياً للتمويل المتصل بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛

(ز) أن تستطلع الآلية العالمية نهجاً كميّاً لجمع البيانات من البلدان عن تمويل تنفيذ الاتفاقية وأن تلتزم سبباً للاستفادة من العمليات الوطنية القائمة، من قبيل عمليات استعراض النفقات الوطنية أو غيرها من عمليات تحليل الميزانيات الوطنية؛

(ح) أن تواصل الآلية العالمية التحديث الدوري للتحليل العالمي للتدفقات المالية التي تصب في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر؛

### فيما يتعلق بالإبلاغ بموجب إطار التنفيذ

(ط) أن تعالج مؤسسات الاتفاقية المسائل التقنية المبلغ عنها بموجب إطار التنفيذ، وأن تزود الأطراف بصيغة منقحة للجزء ذي الصلة من نموذج الإبلاغ عن طريق مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛

(ي) أن تعدّ مؤسسات الاتفاقية معلومات سرديّة في إطار المواضيع الرئيسية الثلاثة المتاحة، بما في ذلك من خلال القطب المعرفي للاتفاقية، وأن تقمّم سبل ووسائل تعزيز نشر المعلومات المقدمة إلى مكتب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛

### فيما يتعلق بملفات العمل الإقليمية

(ك) قد تود الأطراف أن توصي بالعمل على إقامة علاقات أوثق مع خبراء المكاتب الإحصائية الوطنية وتعزيز التنسيق بإشراك هؤلاء الخبراء أيضاً في مبادرات بناء القدرات التي ستضطلع بها أجهزة اتفاقية مكافحة التصحر مستقبلاً من أجل تحقيق أوجه تآزر في الإبلاغ بين الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة؛

### فيما يتعلق بأدوات الإبلاغ

(ل) أن تواصل الأمانة تحسين أدوات وبوابة الإبلاغ، وذلك أساساً بتبسيط نماذج الإبلاغ، وأن تتيح هذه الأدوات قبل وقت كافٍ من عملية الإبلاغ المقبلة؛

(م) أن تتضمن فرص التعلم الإلكتروني بصورة محكمة في المستقبل أنشطة لبناء القدرات من أجل الحفاظ على زخم وصول موظفي الإبلاغ إلى المكتبات المرجعية والشروح المتاحة عبر الإنترنت أثناء عملية الإبلاغ؛



فيما يتعلق بالإطار الزمني للإبلاغ وعملية ضمان الجودة

(ن) وضع إطار زمني محدد لضمان خضوع جميع التقارير لعملية ضمان الجودة وإتاحة وقت كافٍ للأطراف لتحميل الصيغ المعدلة لتقاريرها. ويوصى بتوخي فترة شهرين يمكن خلالها تدقيق التقارير الوطنية وفقاً لبروتوكول للإبلاغ في المستقبل؛

(س) وضع فريق مخصص تحت تصرف مؤسسات الاتفاقية، يشمل خبراء استشاريين ممن يمكنهم استيعاب عبء العمل المتزايد، بهدف كفالة تقديم التقارير المدققة في الوقت المناسب إلى الأطراف للنظر فيها.